النشر الالكتروني والبحث العلمي الجامعي: معوقاته وتحدياته

إعداد

د/برادي نعيمة

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

تم استلام البحث في ٦/ ١١ /٢٠١٨ تم الموافقة على النشر في ٣٠ / ١١ /٢٠١٨

الملخص:

يلعب النشر الالكتروني دورا مهما في اثراء الرصيد المعرفي للأفراد والمجتمعات، حيث أتاح فرص عالية لنشر المنتجات الفكرية من خلال حرية وسرعة النفاذ اليها ومن خلال تطبيقات النشر الالكتروني في مجال الأبحاث العلمية في الجامعات وفي العملية التعليمية ككل. وبهدف التعرف على دور الجامعات في مجال إثراء المحتوى الرقمي العربي على الانترنت ،خاصة مع التعدد والتنوع الكبير في الإنتاج العلمي في جامعاتنا إلا أنه غير منشور على شبكة الانترنت كما أن حجم المحتوى العربي الموجود على الانترنت ضعيف جدا عالميا مقارنة بالمحتوى العلمي المنشور وهذا يعود لعدة أسباب مرتبطة بالعملية التعلمية ككل وبالإمكانيات و الأليات وكذا الإجراءات القانونية التي تحيط بعملية النشر الالكتروني ككل ، سنحاول من خلال هذه الورقة التعرف على النشر الالكتروني وما يعيق استخدامه في تدعيم جامعاتنا من خلال العملية التعليمية أو الأبحاث العلمية وماهي أبرز التحديات التي تواجهنا لتطوير المحتوى العلمي الرقمي العربي والذي من شأنه الرفع من ترتيب جامعاتنا في التصنيف العالمي للجامعات ودعم ونشر أبحاثنا العلمية .

Abstracr:

Electronic publishing plays an important role in enriching the knowledge and knowledge of individuals and communities, providing high opportunities for the dissemination of intellectual products through free and fast access to them and through electronic publishing applications in the field of scientific research in universities and in the educational process as a whole. In order to identify the role of universities in enriching Arabic digital content on the Internet, especially with the diversity and great diversity of scientific production in our universities, it is not published on the Internet. The volume of Arabic content on the

Internet is very weak globally compared to the published scientific content. Related to the learning process as a whole and the possibilities and mechanisms as well as the legal procedures surrounding the process of electronic publishing as a whole,
In this paper, we will attempt to identify electronic publishing and its use to strengthen our universities through the educational process or scientific research. What are the main challenges facing us to develop the Arabic digital content, which will increase the ranking of our universities in the international classification of universities, support, and disseminate our scientific research..

مقدمة:

ورغم الإجماع الكبير على أهمية النشر الإلكتروني كرافد مهم من روافد المعرفة، ووسيط فكري يتيح الاستفادة من الإبداع بأفضل صورة ممكنة، إلا أن الأمر لا يزال يشوبه الكثير من الفوضى خاصة بين الفاعلين في هذا الفضاء الالكتروني والصورة لا تزال غير مكتملة، والقوانين وأخلاقيات النشر الإلكتروني ليست واضحة المعالم والملامح، مما يعيق تطور مجالات البحث وطرق الاستفادة دون تعدي على الحقوق ودون الاخلال بالضوابط والمعايير الاخلاقية.

ان إدخال تكنولوجيا التعليم المستقبَلي الالكتروني في المؤسسات التعليمية لا يلغي عناصر وأساسيات وخصوصيات نظم التعليم الحالية، بل يضيف إليها مميزات تساعد وتسهل الاتصال التعليمي التفاعلي في داخل وخارج المؤسسات التعليمية فضلا عن تطوير المحتوى للمناهج والمقررات الدراسية لتطوير العملية التعليمية.

مشكلة البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة الى تسليط الضوء على النشر الالكتروني والاستفادة منه في تطوير البحث العلمي الجامعي ، والتعرف على أسباب عدم الاستفادة من مصادر المعلومات الالكترونية خاصة بالنسبة للجامعات والتي يعد النشر من أهم مؤشرات تطورها ومساهمتها الفعالة في البحث العلمي كمخرجات تمكن المجتمع من استخدامه في تطوره وتقدمه ولعل هذا الامر ، هو أحد الاشكالات المطروحة في وطننا العربي وكذا بلادنا حيث أن نتائج الدراسات والبحوث لا تستغل من طرف الفاعلين خارج الجامعات .....ناهيك عن الاشكالات الاخرى المطروحة ....

وتستثمر التكنولوجيا لتحسين آليات العملية التعليمية ومخرجاتها. إلى جانب دفع صنّاع القرار والسياسات في عالم التعليم إلى إحداث التغييرات المطلوبة لتمكين التعليم من مواكبة متطلبات عالم لا ثابت فيه إلا التغيير، الا أننا لانزال بعيدين عن تحقيق ذلك.

أهمية البحث:
حيث تأتي أهمية بحثنا في كونه يسلط الضوء على الدور الذي يحتله البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية في تطور ورفاهية المجتمع في أي دولة. ويمكن اعتبار إجراء البحوث العلمية مقياسا لتقدم هذه الدول ونموها الاجتماعي والاقتصادي. فالدول التي تتميز بكفاءة تطبيق مخرجات البحث العلمي، نجدها دائما تحتل مكان الصدارة في مجالات عديدة، مثل تصنيع الآلات والأجهزة الحربية، وهذا يجعلها تتفوق عسكريا وتكثر مساهماتها الثقافية والعلمية في الحضارة الإنسانية، أو في مجال تقديم الخدمات المتنوعة لمواطنيها وفق أحدث الأساليب. أو كمثال آخر وليس أخرا، في نموها الاقتصادي وبناء المصانع وزيادة الإنتاج وحسن استغلال الموارد الطبيعية. وتسمى هذه الدول بالدول المتقدمة أو الصناعية (أو دول الشمال). بينما نجد دولا أخرى تسمى بالدول النامية (أو دول الجنوب) نرى أن قدرتها على استخدام العلم والبحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية متخلفة. (يوسف السلطان، ٢٠٠٠).
كما يقول ميشال إنولا، (إنولا، ٢٠٠٤، ص ٨٧): "تشير الدراسات الاستشرافية حول مستقبلنا التكنولوجي، إلى أن القرن الحالي سيكون قرن تعميم التفاعلية وأنظمة الاتصالات. فستعيش المجتمعات رهانات كبرى تتمحور حول التحكم في المعلومات. فالأفراد سيتمكنون من التواصل مع غيرهم، وتلقي وإرسال كل أنواع المعلومات. هذا المفهوم العالمي والمفرد في الوصول إلى المعلومات، هو الذي يدفع المهندسين والباحثين، في جميع أنحاء العالم، إلى تصور تكنولوجيات الاتصالات المستقبلية. لقد بدأ العالم هذه التغيرات المستقبلية. فالقفزات العملاقة التي يعرفها عالم الهواتف النقالة، إضافة إلى تلك التي يعرفها عالم الكمبيوتر، توحي كلها إن المستقبل سيكون ثورياُ".
(يقول: "Matthew A. Russell" في كتابه "Mining the Social Web" مقارنة بتحليل البيانات من الفيس بوك ووسائل الإعلام الاجتماعية، فكيف ينبغي لنا قراءة وتفسير البيانات التي نحصل عليها من وسائل الإعلام الأخرى). (Russell،٢٠١١).
ويخلص الباحث إلى القول: "لابد من الإشارة هنا إلى أن العديد من مستخدمي الشبكة العنكبوتية، لا يستطيعون التمييز بين مصطلح الإنترنت ومصطلح الويب، فالإنترنت: منظومة واسعة تحتوي على خدمات عديدة منها: المواقع الإلكترونية المتنوعة ومواقع التواصل الاجتماعي ومواقع المحادثة والحوار، إضافة إلى خدمات البريد الإلكتروني والبحث وغيرها، التي تتمثل جميعها في الشبكة العنكبوتية العالمية. أما الويب: فهو مشروع يفوق بقدراته وإمكاناته وسرعة نقله للمعلومات بعشرات المرات أو أكثر من ذلك سرعة، وهو ما يعرف بالويب (٢,٠٠)، وهو مشروع أكاديمي واعد، ليكون أكبر شبكة معلومات في الإنترنت".

أولا: النشر الإلكتروني (محتوى الإنترنت):

يذهب لانكستر F.Lancaster الى أن " مصطلح النشر الالكتروني يمكن تفسيره بطرق مختلفة وفي أبسط التفاسير يستخدم الحاسوب والتجهيزات المترابطة به لأغراض اقتصادية لإنتاج المطبوع التقليدي على الورق، وفي أكثر التفاسير تعقيدا يتم استغلال الاوعية الالكترونية بما في ذلك الحركة والصوت والمظاهر التفاعلية في انشاء أشكال جديدة تماما من المطبوعات، وهنالك تفسيرات أخرى عديدة بين هذين الطرفين " (هوش، ابوبكر،٢٠٠٠)

يجد النشر الإلكتروني أساسه في ظهور الكتاب الإلكتروني في بداية التسعينيات من القرن المنصرم؛ وتوافر إمكانية تخزينه ونشره؛ قبل أن يتعزز ويتطور بصورة مذهلة مع توافر شبكة الأنترنت التي سمحت بتوزيع الكتب والمنشورات بأشكال مختلفة وبصور متطورة وفورية؛ ووجود برامج إلكترونية مختلفة؛ تسمح بتصنيف وتحميل المنشورات بسبل مبسطة وسريعة.

ويمكن القول إن هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء تنامي الاهتمام بالنشر الإلكتروني والإقبال المتزايد عليه؛ فتكلفته متواضعة بالمقارنة مع النشر الورقي؛ ناهيك عن انتشار استعمال الحواسيب على نطاق واسع في المؤسسات والبيوت والمدارس والجامعات. وظهور الأقراص المدمجة وغيرها من تقنيات التخزين؛ وتزايد الربط بشبكة الأنترنت؛ ووجود مكتبات إلكترونية منافسة للمكتبات التقليدية. (لكريني، ٢٠١٦).

أما بالنسبة للمحتوى الرقمي العربي (Digital Arabic content) والذي يقصد به: المواد المعرفية المكتوبة باللغة العربية والتي تعد للنشر على شبكة الانترنت والشبكات التي تقع على شاكلتها، سواء كان هذا المحتوى يأخذ شكل النص العربي أو المادة السمع بصرية أو الأشكال أو البرامج والقطع البرمجية. ويشترط في المادة حتى تعتبر محتوى عربي أن تكون منشورة للعموم بحيث يستفيد منها متصفح الانترنت دون الحاجة إلى الدخول بكلمة مرور، كما يشترط أن تكون المادة موثقة ومفهرسة بشكل يسهل التعامل معها وليس الاكتفاء بتكديس مواد كما وردت من المصدر على الشبكة.

ويرى جمال الزرن (زرن، ٢٠٠٥) إن انعكاسات الدور الوظيفي للإنترنت في المجتمع الغربي أعطت ثمارها في شكل مهن وأدوار اجتماعية مختلفة. لذلك كان قطاع الإعلام الجديد والإنترنت في الدول الغربية في الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ حافزا ومحركا لميلاد مهن جديدة تتصل بالاتصالات الحديثة إذ مكن في فرنسا لوحدها من خلق ٣٠٠,٠٠٠ موطن شغل في ذات الفترة. أما من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٦ فقد سجل زيادة ب ٤ %. يوجد اليوم في الغرب ما يفوق الأربعون مهنة ذات صلة بالإنترنت والإعلام الجديد بدءا بمصمم المواقع أي " الواب ماستر" وهي الأكثر انتشارا مرورا بالمشرف على صفحات الإنترنت وصولا إلى محرري صفحات الواب وغيرها من

التخصصات الدقيقة ذات الصلة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية. لئن كانت بدايات مهن الإنترنت ذات منحي ذاتيا يتصل قبل كل شيء بالهواية والفضول فإنه سريعا ما تحول إلى معرفة وتخصصا في الكليات ومعاهد التكوين أين يجمع الخريج بين المعارف العامة العلمية والتكوين العملي والتدريب الميداني. فقد أصبحت الجامعات العربية تدفع اليوم بأجيال من أفضل معاهدها إلى سوق عمل غير متوفرة وبكلفة عالية لتتحول تلك الطاقات إلى الدول الغربية وشركاتها المتعددة الجنسيات فتجد كفاءات عربية عالية لم تستثمر في تكوينها دولارا واحدا.

ثانيا: مراحل تطور النشر الإلكتروني (خوري، هاني شحادة، ٢٠٠١):

١) استخدام الحاسوب لإصدار المنشورات التقليدية المطبوعة على الورق، وإن مكانز المعلومات المميكنة تستخدم لتوليد الناتج الورقي، ويمكن أيضاً أن تستخدم لأهداف أخرى، ويمكننا أن ندع هذه المرحلة كمرحلة الأسلوب المزدوج لأن المنظورات المطبوعة على الورق تتعايش مع نظيراتها الإلكترونية جنباً إلى جنب.

٢) المرحلة الثانية، وهي ظهور مطبوعات جديدة بصورة تامة وهذه موجودة بشكل إلكتروني فقط... ومن أوضح الأمثلة على هذه مراصد المعلومات والمكانز المختلفة، وهذه يمكن الوصول إليها عن طريق الخط المباشر فقط لعدم وجود نظير لها مطبوع على ورق.

٣) المرحلة الثالثة، لهذا التطور هي حلول الإلكترونيات محل المطبوعات التقليدية على الورق. وأن هذه المرحلة لم يصل إليها الإنسان ولكن بكل تأكيد فهو على عتبة هذه المرحلة. وبكل تأكيد فإن مرحلة الإحلال سوف تؤثر على أنماط عديدة من المنشورات التقليدية بالنمط نفسه الذي تحرك خلال مرحلة الأسلوب المزدوج، وأن المنشورات الضخمة والمكلفة مالياً وغيرها من المنشورات التي تتطلب التحديث باستمرار يجب أن تكون أول من تتنحّى لتحل محلها المطبوعات الإلكترونية. في حين أن الأنماط الأخرى من المنشورات التقليدية ومن بينها الدوريات العلمية فإنها ستتأثر بهذا التحول مستقبلاً.

٤) مرحلة المصغرات، وخلال أعوام الستينيات والسبعينيات صرفت الأموال بكل سخاء لتطوير تقنيات المصغرات في مجال النشر، وأن أكبر دعم لهذه البحوث كان من مجلس مصادر المكتبات الذي تم تأسيسه عام ١٩٥٦ لهدف المساعدة في حل مشاكل المكتبات عامة، ومكتبات البحوث خاصة، فأخذ يقوم بالبحوث بخصوص الطرق الجديدة والإجراءات الحديثة في هذا الصدد، ونشر نتائج البحوث، والاتصال ببقية المعاهد العلمية لإجراء البحوث المماثلة بالإضافة إلى القيام بدور القيادة في هذا المضمار لكي ينسق الجهود لمزيد من التعاون بينهما.

ثالثا: أشكال النشر الإلكتروني:

توالت التطورات في مجال تقنية المعلومات وتعددت الوسائل والطرق والوسائط المستخدمة في تخزين المعلومات واسترجاعها وتبادلها عبر شبكات الحاسب المحلية

والإقليمية والدولية ، وكان من أهم نتائج تلك التطورات هذا النمو المضطرد في مجال النشر الإلكتروني ، فعلى سبيل المثال كشفت إحدى الدراسات التي أجريت بين عامي ١٩٨٥م - ١٩٩٤م أن عدد قواعد المعلومات المتاحة بالاتصال المباشر يزداد بنسبة ٢٨% في العام ، وأن عدد قواعد المعلومات المخزنة على أقراص مدمجة ينمو بنسبة ١٠٠% في العام ، بينما لا تتجاوز نسبة النمو في المطبوعات التقليدية عن ١٢ - ١٥% في العام ، وهو الأمر الذي دعت اليه بعض المبررات التي من أهمها ما يلي(جبري ، ٢٠٠٥) :

١. ان اللجوء الى مصادر المعلومات المحسبة قد يشكل حلا مثاليا للقضاء على مشكلة ضيق المكان المخصص لمصادر المعلومات التقليدية التي تعاني منها المكتبات نظرا لصغر حجم الوسائط المحسبة وعظم ما تحتويه من معلومات.

٢. تتيح مصادر المعلومات المحسبة الفرصة لاستخدامها من قبل عدد كبير من الباحثين أينما كانوا دونما اعتبار لحدود المكان أو الزمان.

٣. سهولة التوزيع وسرعته علاوة على انتفاء مشكلة نفاد النسخ، فهي تحت الطلب في أي مكان وزمان، فنسخة واحدة من الكتاب كافية للوصول الى ملايين القراء في أنحاء العالم وفي الوقت ذاته.

٤. السهولة والمرونة في تحديث البيانات وإصدار الطبعات الجديدة على فترات مناسبة.

٥. تعتمد مصادر المعلومات المحسبة على نظم آلية متطورة في التكشيف واسترجاع المعلومات تمكن الباحث من إجراء عمليات الربط بين الواصفات وتقييدها أو توسيع دائرة البحث وتضييقها بما يحقق نتائج مرضية. وهذا ملا يمكن تحقيقه باستخدام المصادر التقليدية.

٦. يمكن إجراء عدد من العمليات كنتيجة لعملية واحدة باعتماد النظم الآلية في تخزين ومعالجة المعلومات، فمثلا بعد تخزين السجلات الببليوغرافية الخاصة بمصادر المعلومات المتوفرة في مكتبة ما يمكن استخراج قائمة ببليوغرافية وقائمة بأسماء المؤلفين وكشاف للعناوين وكذلك للناشرين وقائمة برؤوس الموضوعات.

٧. قلة تكاليف النشر الإلكتروني للكتب وغيرها من مصادر المعلومات كما يتم في المكتبات توفير المبالغ التي تصرف في إجراءات التزويد والطلب والشحن والتجليد والترميم وكذلك تكاليف اشتراكات الدوريات واختصار الجهود التي تبذل في متابعتها، حيث يمكن دمج الاشتراك في عدد كبير من الدوريات كاملة النص على أقراص مدمجة. وتشكل الدوريات المطبوعة على وجه الخصوص إحدى المشكلات المالية المزمنة لأمناء المكتبات، إذ أن تكاليف الاشتراك فيها في ازدياد ملموس، كما أن معدل ما يصدر منها في نمو مستمر يقابله تقليص في بنود الصرف عليها عاما بعد عام، ذلك ما دفع

ببعض المكتبات البحثية في الولايات المتحدة إلى الغاء الاشتراك في دوريات تصل قيمتها إلى ٢١ مليون دولار ما بين عام ١٩٩٠ الى ١٩٩٢

رابعا: خصوصية البحث في العلوم الانسانية:

ان موضوع البحث في العلوم الانسانية متغير، فهو غالبا ما يكون حول سلوك الانسان وافعاله، وهي متغيرة بتغير الزمان والمكان، وبالتالي لا يمكن ان نطلق أحكاما ثابتة تصل الى درجة القوانين العلمية.

٢/ طبيعة العلاقات التي تربط بين الظواهر الانسانية هي طبيعة قيمية مرتبطة بالغاية والاهداف، ويترتب على هذا – كما يرى عالم الاجتماع الالماني فيلهم ديثلي – أن العلوم الانسانية يجب ألا تسعى الى ايجاد صلات علية أو صياغة قوانين عامة أو شاملة، وانما عليها ان تهتم بوضع تصنيفات تنميطية للشخصية، والثقافة تكون بمثابة إطار لفهم النشاطات والاهداف الانسانية في الظروف التاريخية المختلفة.

٣/ التعقيد وكثرة التفصيلات التي تتميز بها سواء على مستوى الشخصية الانسانية أو على مستوى العلاقات الانسانية، الامر الذي يجعل الظواهر الانسانية في حالة حركة وتغير وعدم تكرار لنفس النمط تحت نفس الشروط.

٤/اعتماد الملاحظة الخارجية لا يكفي وسيلة لإدراك كما لا يعمق معرفتنا بهذه الظواهر الانسانية.

٥/ تدخل ذاتية الباحث في العلوم الانسانية، سواء كان في اختيار الأدوات او العينات التي تجرى عليها الدراسة. (بارودي، ٢٠١٣)

خامسا: أخلاقيات الباحث العلمي:

إن تجاهل الباحث العلمي أخلاقيات البحث العلمي ينسف الصفة العلمية والقيمية عن عمله البحثي. فمن الضرورة ألا يتعرض الباحث لزملائه الباحثين من حيث خصوصياتهم أو كراماتهم أو نهج سيرهم، إذ أن تسيس Politicization العملية البحثية ذات الصفة الموضوعية يتناقض مع أخلاقيات البحث العلمي. ومن أخلاقيات الباحث العلمي (وحدة ضمان الجودة، ٢٠١٠):

١. الأمانة العلمية: من الضرورة نسبة الآراء لأصحابها الحقيقيين وتجنب انتحالها أو سرقتها.
٢. كتمان سرية المعلومات أو خصوصيات المبحوثين.
٣. تجنب إلحاق ضرر مادي أو معنوي بعينة البحث ومحاولة الضغط على المبحوثين أو استفزازهم.
٤. فصل الحياة العلمية للباحث عن حياته العائلية أو الشخصية.
٥. تجنب الخضوع لمؤثرات حكومية هادفة إلى ترك البحث في شؤون عامة حيوية.

أ / الضوابط الاخلاقية للبحث العلمي:
يذهب الكثير من الباحثين والدارسين الى اعتماد مجموعة من المعايير والضوابط الاخلاقية التي يجب ان يتصف بها البحث العلمي يمكن ان نوجزها فيما يلي (بارودي، ٢٠١٣):

١- الاعداد والتأهيل الذي يمكن ان نوفره للباحث للرفع من كفاءته العلمية وتوسيع خبرته في التحليل والفهم والتفسير.
٢- الامانة، وهي من أهم قواعد البحث العلمي.
٣- الموضوعية وعدم الانحياز والالتزام بالصدق في سائر مناحي عملية البحث.
٤- المسؤولية العلمية والتقدير.
٥- المسؤولية الاجتماعية، فيجب على الباحث العلمي السعي لتحقيق النفع الاجتماعي وان يكون مسؤولا عن عواقب أبحاثه.
٦- تحقيق مبدأ المشروعية، ويتمثل بالنسبة للباحثين والعلماء في وجوب طاعة القوانين عند اجراء بحوثهم.
٧- عدم انتهاك حقوق الانسان وكرامته عند اجراء التجارب اجتماعيا ونفسيا وطبيعيا.
٨- الحرية والانفتاح أي الحرية في العلم والمشاركة في المعطيات والنتائج والافكار .... الخ.

سادسا: الملكية الفكرية واشكالاتها في الفضاء الالكتروني:
لقد أسهمت التطورات التي لحقت شبكة الإنترنت؛ في تسهيل عمليات وتقنيات السرقات العلمية من جهة؛ وصعبت من مأمورية المقاربة القانونية في هذا الشأن من جهة أخرى. ومعلوم أن السرقات الفكرية بكل أنواعها؛ هي سلوكات مشينة تنطوي على استعمال حقوق الملكية الفكرية للغير على نحو غير مشروع؛ وممارسات غير قانونية تجرمها مختلف التشريعات الوطنية؛ والاتفاقيات الدولية؛ كما أنها سلوكات لا أخلاقية تهدد الابتكار والإبداع وتتنافى مع أبسط الحقوق التي كفلتها التشريعات المحلية والدولية للإنسان (الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). (لكريني، ٢٠٠٩).
ويشير البعض إلى "أن ردود الفعل حول مسائل حماية الملكية الفكرية يتخذ موقفين أساسيين:
١-موقف أول يمكن وصفه بالموقف الصارم؛ إذ يرفض مبدأ السرقة الإلكترونية بمختلف أشكالها؛ سواء تعلق الأمر بالبرمجيات أو الموسيقى أو الأعمال الفنية والأدبية؛ معتبرا ذلك استباحة لا أخلاقية لمسار إعمال الفكر والإبداع الإنساني معرقلا له.

٢-موقف مرن؛ وإن كان يجرم من حيث المبدأ أمر السرقة الفكرية والفنية والأدبية؛ فإنه لا يرى مانعا في خضوع الأمر إلى بعض الاستثناءات؛ من خلال إباحة بعض أشكالها ولا سيما المتعلق منها بالبرمجيات الحاسوبية".

إن التحولات المتسارعة في حقل الاتصال والمعلومات ومختلف الوسائط الإلكترونية؛ أصبحت تفرض بصورة ملحة تكييف وملاءمة التشريعات والقوانين المرتبطة بالنشر الإلكتروني؛ بالصورة التي تسمح بسد الفراغ الحاصل في هذا الشأن؛ وتجريم مختلف الأفعال التي تمس المتعاملين. بما يعطي المصداقية لهذا النشر في أوساط مستعمليه. ويحول دون تحوله إلى سلاح عكسي؛ يكرس الفوضى والصراع والميوعة والتعتيم والاعتداء على حريات وحرمات الآخرين. (تايب، ٢٠٠٨)

ولعل من أهم ما يطرح اليوم في جامعاتنا وابحاثنا العلمية هو الية الحماية ومواجهة السرقة العلمية والتي من شانها التأثير على مدى مصداقية أبحاثنا وتطوير منظوماتنا التعليمية لان مسالة الحماية القانونية للملكية الفكرية يمكننا أولا ان نأخذها في شقها الأخلاقي والذي هو جوهر المشكلة لان التعدي على هذه الحقوق قبل ان يكون ماديا هو معنوي لأنه مساس بمجهود المؤلف .... ويفترض بجامعاتنا ان تكون مجال للإبداع والابتكار وتقديم كل ما هو جديد في أبحاثنا لتطوير أبحاثنا ...

أ/ الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية ومستوياتها:

ولما كان إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها أو تغيير المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق من شأنه المساس بحقوق المؤلفين وتعريض مصالحهم للخطر لأنه يتيح للغير الحصول على المصنفات بدون دفع أي مقابل لأصحابها، فقد كان من الضروري تدخل المشرع لحماية التدابير التكنولوجية وحظر التحايل عليها. وقد لجأت التشريعات المقارنة إلى حماية التدابير التكنولوجية بقصد منع الاعتداء على المصنفات الرقمية بوسائل شتى، ويمكن تقسيم مستويات الحماية في التشريعات المقارنة إلى ثلاثة مستويات (شنيكات ،٢٠١١):

المستوى الأول: حظر الأفعال التي تبطل مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها متى اقترنت تلك الأفعال بنية الحصول على مصنف محمي قانونا:

المستوى الثاني: حظر الأفعال التي من شأنها إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها سواء كان المصنف محميا أو كان غير محمي:

وهذا المستوى أكثر ارتفاعا من المستوى الأول من حيث درجة الحماية التي يوفرها، حيث يتضمن الحظر المطلق لكل فعل من شأنه إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها سواء كان المصنف محميا عن طريق حق المؤلف أو غير محمي، وسواء كان الغرض من إلغاء التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها هو الاستغلال العادل للمصنف المحمي أو لم يكن كذلك.

المستوى الثالث: حظر الأفعال التي من شأنها إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها، بالإضافة إلى حظر تصنيع أو بيع أو تداول الأجهزة التي تستعمل لإبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها.

وهذا المستوى هو أكثر مستويات الحماية ارتفاعا، لأن الحظر هنا لا يقتصر على الأفعال التي من شأنها إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها، وإنما يمتد الحظر إلى تصنيع أو بيع أو تداول الأجهزة التي تستعمل في ذلك.

وهذ الاليات من شانها توفير الحماية للمؤلفات والمصنفات وهي مطلب مهم إذا ما استطعنا تطبيقه لتطير وتشجيع الابداع والابتكار في أي مجال بحثي كان تقنيا أو فنيا أو أدبيا .....

ب / جودة التعليم العالي:

ان جودة التعليم العالي تعني مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، إن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كافة الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى لتحقيقه. (الجسر، ٢٠٠٤: ٥٤)

وبالاعتماد على المعايير والمؤشرات التي يستند اليه تصنيف الجامعات من حيث الجودة لابد من الإشارة بانه لا يزال أمامنا الكثير للوصول الى التصنيف العالمي لكن لابد لنا أن نعمل لتحقيقه ولعل الابداع والابتكار والتطور التكنولوجي وما يمكن أن يتيحه لنا النشر الالكتروني وما مدى مساهمة باحثينا كلها معايير من شأنها ان ترفع من مستوى جامعاتنا وذلك من خلال تطوير أساليبنا التعليمية باستخدام التفاعل والمنصات التعليمية مما يسمح لنا بالنهوض بقطاع التعليم العالي.

النشر الالكتروني .....تحديات وعوائق

ان العزوف عن النشر الإلكتروني يعود الى أن قوانين أو أخلاقيات النشر الإلكتروني ما زالت غير واضحة المعالم، خاصة في العالم العربي فهذه الجوانب غير مكتملة من حيث القوانين والتطبيقات، وقالت: إذا لم يكن النشر الإلكتروني منظماً، ولم توجد له قوانين أو قواعد، فإن الكاتب والمصمم والناشر سيتعرضون بلا شك للضرر، ولذا، فهذه الموضوعات بحاجة إلى إعادة نظر.

كما أن الدول العربية لم تواكب صناعة النشر الإلكتروني بأدواته الحديثة الآن كما هو حادث في العالم الغربي وفي آسيا، فنحن لم نتأخر في النشر الإلكتروني فقط، بل في الترجمات الإلكترونية أيضاً، رغم أن دول العالم طورت ترجماتها وأصبح نقل العلوم سهلاً، حيث لم نولي أهمية كبيرة للترجمة .

من الخطأ النظر إلى النشر الإلكتروني كقافلة خير وكفى، فهي تحمل بين طياتها الكثير من الجوانب السلبية التي إن لم يحجمها أخلاق القائم عليها، نتج عن ذلك أعمال لا تحمد عقباها، وزاد من التحديات (ابوعيشة، ٢٠١٠):

١ – محدودية وضعف الرقابة.

٢-انخفاض التكلفة: فتكلفة عمل موقع على الإنترنت تكون بسيطة وتكلفة تجديد الموقع.

٣-الشيوع والكونية: وسائل النشر الإلكتروني قادرة على الانتشار والشيوع وتجاوز الحدود السياسية والجغرافية بين الشعوب وهذا ما يعني بالكونية

٤-الاستخدام غير الأخلاقي: والمواقع غير الأخلاقية ليست مواقع الجنس فقط فهناك العديد من الصفحات في مجالات غير أخلاقية.

٥-عدم احترام الخصوصية وفقدان سرية المعلومات: فهناك لصوص بيانات يقومون بالقرصنة على الأجهزة الخاصة وتخريبها وسرقة المعلومات.

٦-إشكالية الحماية الفكرية: على الإنترنت تصعب عملية حماية الحقوق الفكرية حيث زادت سرقة البحوث وانتحالها وسرقة المنتجات الفكرية.

٧-الثقة والمصداقية: حيث أنها تكاد تكون معدومة على الإنترنت.

نتائج البحث:

من خلال ما سبق فان أهم النتائج التي نستخلصها في ورقتنا البحثية هي ما يلي:

١ -ان النشر الالكتروني وعلى الرغم مما يطرحه من إشكالات الا أنه السبيل لتطوير البحث العلمي والعملية التعليمية اليوم لا يمكن أن تستمر بالأساليب التقليدية ونحن اليوم مطالبين بتطوير ومواكبة الأساليب الحديثة في التعليم العالي وعليه لا بد من توفير القواعد والاسس التكنولوجية الفنية والموارد المادية التي من شانها تطوير العملية التعليمية.

٢ – ضرورة تنظيم النشر في البيئة الرقمية وفق شروط وقواعد تلتزم بحماية حقوق المؤلف وتسمح بإتاحة البحوث والمعرفة العلمية بما يتماشى مع متطلبات المجتمعات.

٣-دعم وتطوير البحوث العلمية ونشرها في جامعاتنا والربط بين مخرجاتها والمحيط الاقتصادي والاجتماعي خدمة لأهداف التنمية وتطوير المجتمع.

الخاتمة:

يعد البحث والنشر من المعايير والقواعد الأساسي لتطور الجامعة ولخدمة المجتمع في شتى المجالات ومن أساسيات تطور الدول ، ومع ما تعرفه بلداننا العربية من تأخر ، ولا مجال لها للخروج من التبعية والتأخر سوى الاهتمام أكثر بالبحث العلمي وربط مخرجاته مع المحيط الخارجي ولن يتأتى ذلك الا بتوفير مناخ ملائم لتطوير البحوث في مختلف العلوم ، وفق اخلاقيات واطر وقواعد تنظم عملية البحث من جهة وتحفظ حقوق الباحثين من جهة أخرى ، ومع التطور التكنولوجي لابد من الاهتمام أكثر بتنظيم النشر

في البيئة الالكترونية خاصة مع الفوضى التي تشهدها في مجال حقوق المؤلف والملكية الفكرية والذي من شانه اعاقة تطوير البحث العلمي .
ان الاتجاهات والأساليب الحديثة في تطوير المحتوى الرقمي وقضايا وتحديات الموارد التعليمية المفتوحة، علاوة على التعلم من خلال الفيديو والمحاكاة والبيئات الافتراضية وتبني استراتيجيات الألعاب في التعليم والتعلم، إلى جانب منصات مبتكرة للمحتوى الرقمي وتوجهات جديدة في حقوق التأليف والحماية الفكرية وهذه هي الاهداف الاستراتيجية التي لابد من تحقيقها لتطوير جامعاتنا وبالتالي تطوير المجتمع ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة من حولنا.

المراجع:

- أبو عيشة، فيصل (٢٠١٠) «الإعلام الإلكتروني" ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٨٠و١٨١.
- إنولا، ميشال(٢٠٠٤) " تقنيات اتصال حديثة: الوسائط المتعددة وتطبيقاتها في الإعلام والثقافة والتربية " ترجمة: لعياضي، نصر الدين، والصادق، رابح، دار الكتاب الجامعي، باريس.
- بارودي، رشا علي (٢٠١٣) اخلاقيات البحث العلمي في العلوم الانسانية، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان.
http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/123456789/7237/
- تايب، عائشة (٢٠٠٨):" الثورة الرقمية المضادة: مقاربة سوسيولوجية لجرائم الفضاء الإلكتروني"؛ مجلة إضافات؛ العدد الأول؛ ص ١٥١ _جسر، سمير (٢٠٠٤). "إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص"، ورقة عمل مقدمة لورشة في وزارة التربية والتعليم العالي، المديرية العامة للتعليم العالي، بيروت، لبنان، في الفترة ١٠-٢٤/٢/٢٠٠٤.
- جبري، خالد بن عبد الرحمن(٢٠٠٥): " مصادر المعلومات بين الإتاحة والتملك"، مجلة المعلوماتية العدد الثاني عشر متاح في
http://informatics.gov.sa/details.php?id=123
- خوري، هاني شحادة (٢٠٠١) " النشر الالكتروني ومستقبل الكلمة المطبوعة"، مجلة العربية ٣٠٠٠، عدد٢، النادي العربي للمعلومات.
- زرن، جمال (٢٠٠٥) " تأصيلا للإنترنت أو أي إعلام جديد في غياب المرجعية الفكرية والثقافية لوسائل الاتصال الحديثة" نشرت هذه الدراسة في كتاب جماعي عن: "العرب وثورة المعلومات"، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سلطان، يوسف (٢٠٠٠) " نحو آلية لرسم سياسة للبحث العلمي في دولة الكويت" معهد الكويت للأبحاث العلمية.
- شنيكات، غالب (٢٠١١) " حقوق المؤلف في البيئة الرقمية والنشر الالكتروني هل سايرت حقوق المؤلف التقدم التكنولوجي؟ "
/https://ueimaroc.wordpress.com/2011/10/29
- عبد العال، عنتر محمد أحمد(٢٠١١) " معوقات النشر الإلكتروني وعدم الاستفادة منه في الجامعات العربية: جامعة سوهاج نموذجا: دراسة ميدانية". - Cybrarians Journal. - ع ٢٦، سبتمبر، مصر.
– لكريني، ادريس(٢٠٠٩): انتكاس المنهجية في بناء المعرفة؛ العرب الأسبوعي؛ لندن؛ عدد ٢٢ أوت.
- لكريني، ادريس (٢٠١٦): الإشكالات القانونية التي يثيرها النشر الإلكتروني المدونات الإلكترونية نموذجا " https://www.mohamah.net/law

- هوش، ابوبكر(٢٠٠٠)" التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات " دار الفجر، ليبيا، ص ١٥٢.
- وحدة ضمان الجودة (٢٠١٠)، " أخلاقيات البحث العلمي، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.
- Russell Matthew A. (February 8, 2011), Mining the Social Web: Analyzing Data from Face book, Twitter, LinkedIn, and Other Social Media Sites. USA/UK O'Reilly Media; 1 edition